من إعداد: الدكتور حريد رامي– جامعة سوق أهراس، E-mail: r.harid@univ-soukahras.dz

تختلف الأدبيات البنكية في تصنيفاتها لأنواع المخاطر التي يتعرض لها العمل البنكي باختلاف وجهات نظر الكتاب والباحثين الذين تناولوا موضوع المخاطرة. إذ تصنف بعض الدراسات المخاطرة على المستوى الكلي إلى نوعين هما: المخاطر النظامية (Systematic Risk) والمخاطر غير النظامية (Unsystematic Risk) أو كما تعرف بالخاطر الخاصة بالمؤسسة (Firm Specific Risk). ويماثل هذا التصنيف ما ذهبت إليه الأدبيات المالية في تصنيف المخاطرة في إطار نظرية المحفظة الاستثمارية. ووفقا لهذا التصنيف فإن المخاطرة النظامية في البنوك هي المخاطرة الناجمة عن تقلبات الظروف الاقتصادية العامة التي تؤثر على الصناعة البنكية كافة. وبما أن الموجودات البنكية الأكثر مخاطرة هي القروض (Loans) الممنوحة إلى منشآت الأعمال التجارية الكبيرة فإن احتمالية التعثر في تسديد هذه القروض يرتبط بصورة وثيقة بالتقلبات الاقتصادية. إن مدراء البنوك يستطيعون التأثير في المخاطرة النظامية بزيادة حساسية محفظة الائتمان إلى الظروف الاقتصادية من خلال زيادة نسبة القروض إلى منشآت الأعمال الكبيرة في محفظة الائتمان.

أما المخاطرة غير النظامية فهي المخاطرة الناجمة عن تذبذب عائد الأسهم المرتبطة بمخاطر الأحداث (Event Risk) والتصرفات الخاصة بالمؤسسات المصرفية كافة. وأن مدراء البنوك يمكن لهم أن يؤثروا بالمخاطر غير النظامية بتركيز محفظة الائتمان في قطاع محدد أو زيادة نسبة الرافعة المالية للبنك.

ويصنف فريق أخر المخاطرة التي تتعرض لها البنوك إلى نوعين هما: المخاطر المالية (Financial Risk) وهي المخاطر المتصلة بإدارة الموجودات والمطلوبات في البنوك. وهذا النوع من المخاطر يتطلب رقابة واشرافا مستمرين من قبل ادارات البنوك وفقا لتوجه وحركة السوق والأسعار والعملات والأوضاع الاقتصادية والعلاقة بالأطراف الأخرى ذات العلاقة. ومن أهم أنواع المخاطر المالية هي المخاطر الائتمانية، مخاطر السيولة، مخاطر التضخم، مخاطر تقلبات أسعار الصرف، مخاطر أسعار الفائدة، مخاطر السمعة.

اما النوع الثاني فهي مخاطر العمليات- التشغيلية (Operational Risk) التي تشتمل على المخاطر العملية المتولدة من العمليات اليومية للبنوك بسبب عدم كفاءة أو فشل العمليات الداخلية والأفراد والنظم. وتشمل مخاطر العمليات على: مخاطر الاحتيال المالي (الاختلاس)، التزوير، تزييف العملات، السرقة والسطو، الجرائم الالكترونية، المخاطر المهنية.

ويصنف فريق أخر المخاطر إلى أربعة أنواع رئيسية هي: المخاطر المالية (وتشمل مخاطر الائتمان، مخاطر السيولة، مخاطر السوق، مخاطر العملات، مخاطر الفائدة). مخاطر التشغيل (وتشمل مخاطر استراتيجية الأعمال، الأنظمة الداخلية ومخاطر التشغيل، مخاطر التكنولوجيا، مخاطر سوء

من إعداد: الدكتور حريد رامي– جامعة سوق أهراس، E-mail: r.harid@univ-soukahras.dz

الادارة). مخاطر الأعمال (وتشمل المخاطر القانونية، المخاطر السياسية، البنية المالية، مخاطر الدولة). وأخيرا مخاطر الأحداث (وتتضمن مخاطر أزمات البنوك، والمخاطر الخارجية الأخرى ذات العلاقة). وإزاء هذا التنوع في تصنيف المخاطرة، فإننا سوف نعمد إلى تقسيم المخاطر البنكية إلى نوعين رئيسيين هما: المخاطر العامة (General Risk) والمخاطر المالية (Financial Risk). وفيما يأتي نستعرض تلك المخاطر بشيء من التفصل.

1. المخاطر العامة (General Risk)

تتضمن المخاطر الأتيـــــــــــــــــــــــــــــــــــــــة:

1.1. مخاطرة التسوية (Settlement Risk): وهي المخاطر المتعلقة بمدى قدرة البنك على تسديد صافي التزاماته اليومية، ولا سيما من خلال عمليات المقاصة تجاه البنوك الأخرى. إذ قد يعجز بنك ما عن تسديد صافي مديونيته، مما يؤدي إلى بروز مخاطر التسوية تجاه البنك الأخر المتعامل معه، سواء على المستوى المحلي أو الدولي.

2.1. المخاطر القطرية (Country Risk): وهي تتمثل فيما تتعرض له البنوك ذات الطبيعة الدولية في عملها من مخاطر تعود إلى الظروف الاقتصادية والمالية والسياسية، سواء على المستوى المحلي أو الدولي، السائدة في قطر معين وانعكاساتها على التقييم الدولي للبنك. ومن ثم فالمخاطرة القطرية تشير إلى الخسارة الأساسية للفائدة أو رأس المال الأصلي وفقا لتواريخ استحقاقاتها المحددة في اتفاقية القرض، وهكذا فإن العجز عن السداد يمثل مخاطرة قطرية.

3.1. مخاطرة التضخم (Inflation Risk): وهي المخاطرة الناجمة عن الارتفاع العام في الأسعار (التضخم) ومن ثم انخفاض القوة الشرائية للعملة الوطنية. وعندما تتزايد معدلات التضخم في الاقتصاد بمرور الوقت، فإن المستثمرين يقدمون على طلب عوائد مالية أعلى على استثماراتهم لمواجهة حالة الانخفاض في القوة الشرائية للعملة. حيث قد يفوق الانخفاض في القوة الشرائية مقدار العائد المتحقق مقوما بالأسعار الثابتة. وتتزايد حدة مخاطرة التضخم عندما تزيد البنوك من إجمالي استخداماتها للأموال، مما ينعكس سلبا على الدخل الصافي المتحقق للمالكين (المساهمين) مقوما بالأسعار الثابتة.

ويمكن تجنب مخاطرة التضخم جزئيا بالاتفاق مع الزبون على سداد الفائدة البنكية مقدما، أو سداد قيمة القرض على شكل دفعات منتظمة فصلية أو نصف سنوية، كما يمكن تجنب جزء من مخاطرة التضخم إذا ما وافق المقترض على تعويم سعر صرف العملة (Floating interest Rate). فإذا ما تعرض القطر لموجة من التضخم فسوف ترتفع أسعار الفائدة في السوق بصفة عامة ويرتفع معها معدل الفائدة على القرض، الأمر الذي يحمي البنك من انخفاض القوة الشرائية لتلك الفوائد.

من إعداد: الدكتور حريد رامي– جامعة سوق أهراس، E-mail: r.harid@univ-soukahras.dz

4.1. المخاطر القانونية (Legal Risk): وهي المخاطر المترتبة عن مخالفات إدارات البنوك للتشريعات والتعليمات الصادرة عن السلطة النقدية (البنك المركزي) الناظمة لإجراءات مزاولة مهنة الصرافة والصرف الأجنبي (عمليات التحويل الخارجي)، أو الاخلال بنسب السيولة والتوظيف، ومما يترتب على ذلك عقوبات قانونية قد تصل إلى حد وضع البنك تحت الرقابة القضائية أو المطالبة بالتصفية أو الاندماج. وتشير هذه المخاطر القانونية من جانب أخر إلى تأثيرات تشريعات الدول التي تعمل فيها البنوك خارج البلد الأم، على سياقات عمل الفروع البنكية في الخارج مما يلزم إدارات البنوك أن تكون على معرفة كاملة ودقيقة بتشريعات الدول التي ستفتح فروع فيها وبخاصة معرفتها الدقيقة لقوانين وتشريعات حماية زبائنها في الدول التي لديها فروع فيها.

5.1. مخاطر السمعة (Reputation Risks): وهي المخاطرة الناجمة عن الفشل في التشغيل السليم للبنك بما لا يتماشى مع الأنظمة والقوانين الخاصة بذلك. إذ تعد السمعة عامل مهم للبنوك وأن طبيعة الأنشطة التي تؤديها تعتمد بالأساس على السمعة الحسنة لدى المودعين والزبائن وثقتهم بإدارة البنك بوصفها ادارة مؤتمنة على حماية أموالهم (الودائع) ومعاملاتهم التجارية الخاصة.

6.1. مخاطرة التزوير والتزييف والجرائم (Forgery; Counterfeiting & Crim): تواجه البنوك مخاطر الاحتيال والتزوير والاختلاس من الموظفين والمدراء والزبائن التي قد تضعف المركز المالي للبنك. وتعتبر الاختلاسات النقدية من أكثر أشكال الاختلاس شيوعا بين الموظفين وتمثل معظم الخسائر التي تتعرض لها البنوك. وأن خسائر العمليات الناتجة عن التزوير تتمثل تزوير الشيكات البنكية أو تزوير الأوراق المالية القابلة للتداول مثل: خطابات الضمان، أو تزوير الوكالات الشرعية. هذا وتزداد حالات السرقة والسطو مع تزايد حالات جرائم تعاطي المخدرات والمتاجرة فيها. وأخيرا فإن تطور الوسائل التكنولوجية ساعد على زيادة حالات تزييف العملات.

7.1. المخاطر التنافسية الاستراتيجية (Strategic Risk): هي مجموعة المخاطر التي يتعرض لها البنك بسبب تدهور وضعه الاستراتيجي في السوق لأسباب اقتصادية واجتماعية وتكنولوجية وقانونية وسياسية. وهذه المخاطر ترتبط ارتباطا مباشرا بمدى اتساق الأهداف الاستراتيجية للبنك، واستراتيجيات أنشطة الأعمال التي توضع لتحقيق هذه الأهداف، والموارد التي تستخدم لتحقيقها.

2. المخاطر المالية (Financial Risk)

ترتبط المخاطر المالية بإدارة الميزانية العمومية للبنك، أي إدارة موجودات ومطلوبات البنك. وتتضمن أنواع مختلف من المخاطر التي يمكن ايجازها في الأتـــــــــــــــــــــــــــــــي:

1.2. المخاطر الائتمانية (Credit Risk): تشكل المخاطر الائتمانية أهم المخاطر التي تتعرض لها البنوك على الدوام، على الرغم من استحواذ المخاطر البنكية الأخرى وخصوصا مخاطر السوق ومخاطر

من إعداد: الدكتور حريد رامي– جامعة سوق أهراس، E-mail: r.harid@univ-soukahras.dz

التشغيل على نسبة أكبر من إجمالي المخاطر البنكية منذ النصف الثاني من عقد السبعينات. وتنشأ المخاطر الائتمانية من احتمال عدم قدرة أو عدم رغبة المقترض من القيام بالوفاء بالتزاماته المالية ممثلة بكل أو جزء من الفوائد المستحقة أو أصل القرض أو كليهما، في الأوقات المحددة للتسديد وفقا للاتفاقيات والعقود المبرمة مع البنك، الأمر الذي ينعكس في تقلب قيمة محفظة القروض ومن ثم إلحاق الخسائر الاقتصادية بالبنك التجاري. ولا تقتصر اجمالي الخسائر الناتجة عن مخاطر الائتمان على الخسائر المحاسبية المباشرة وإنما تمتد لتشمل تكاليف الفرصة البديلة (Opportunity Cost)، وتكاليف المعاملات، والمصاريف المتعلقة بالائتمان المتعثر (Band Debt).

والمخاطر الائتمانية هي أيضا مخاطرة تراجع المركز الائتماني للطرف الأخر (Counter Party)، فمثل هذا التراجع لا يعني التخلف عن السداد وإنما يعني أن احتمال التخلف عن السداد يزداد، وتقوم أسواق رأس المال بتقييم الموقف أو المركز الائتماني للمنشآت المقترضة من خلال أسعار الفائدة الأعلى على إصدارات الدين لهذه المنشآت أو تراجع قيمة أسهمها في ضوء تراجع تقدير وكالات التقييم– والذي هو عبارة عن تقييم لجودة إصدارات الدين الخاصة بها.

تجدر الاشارة إلى أن لجنة بازل للرقابة البنكية قد أصدرت الوثيقة الموسومة "مبادئ إدارة مخاطر الائتمان Principle For The Management Of Credit Risk" لتشجيع المراقبين البنكيين على المستوى العالمي على تعزيز الممارسات السليمة لإدارة مخاطر الائتمان. إن الممارسات السليمة الواردة في وثيقة مبادئ إدارة مخاطر الائتمان تتناول المجالات التاليـــة:

- انشاء بيئة مناسبة لإدارة مخاطر الائتمان؛
- العمل في ظل عملية منح ائتمان سليمة؛
- المحافظة على عملية إدارة وقياس وضبط ائتمان وافية ومناسبة؛
- التحقق من وجود رقابة دقيقة على مخاطر الائتمان.

يمكن تقدير المخاطر الائتمانية التي تتعرض لها البنوك من خلال استخدام مجموعة من المؤشرات المالية مثل نسبة القروض المتوسطة النوعية (القروض من الدرجة الثانية Quality Loan- Medium) من مجموع محفظة القروض، أو القيمة النسبية للقروض غير المدفوعة (قروض مستحقة الأداء Past- due Loan) وهي أقساط القروض والفوائد المستحقة ولم تسدد بمرور 90 يوما من تاريخ الاستحقاق و/أو نسبة اجمالي خسائر القروض (Gross Loan Losses) إلى مجموع القـــــــــــروض.

إن من أهم نسب قياس المخاطر الائتمانية في البنوك تتمثل بنسبة القروض قصيرة الأجل (Short-Term Loan) إلى اجمالي الموجودات (Total Assets) وعلى وفق الصيغة التالية: المخاطر الائتمانية= قروض قصير الأجل/إجمالي الموجودات. حيث يشير ارتفاع هذا المؤشر إلى ارتفاع المخاطر

من إعداد: الدكتور حريد رامي– جامعة سوق أهراس، E-mail: r.harid@univ-soukahras.dz

الائتمانية للبنك على اعتبار أن ذلك يعكس زيادة القروض البنكية قصيرة الأجل التي على البنك مواجهتها في حالة عدم سدادها من قبل المقترضين في مواعيدها المحددة.

ويذكر العديد من الباحثين بأن المخاطر الائتمانية هي احتمالية انخفاض قيمة القروض، بحيث تصبح عديمة القيمة بسبب تعثر المقترض عن التسديد أو عدم رغبته في الوفاء بالتزاماته أصلا. وهناك أربعة مؤشرات من أكثر النسب المالية استخداما لقياس المخاطر الائتمانية في البنك هي: أولا، المخاطر الائتمانية= القروض المتعثرة/إجمالي القروض؛ ثانيا، المخاطر الائتمانية= صافي الديون المعدومة/إجمالي القروض؛ المخاطر الائتمانية= الاحتياطي السنوي لخسائر القروض/إجمالي القروض؛ المخاطر الائتمانية= مخصصات خسائر القروض/إجمالي القروض.

يقصد بالقروض المتعثرة (Nonperforming Loans) هي تلك القروض التي مضى على استحقاقها 90 يوما أو أكثر. أما القروض المعدومة فهي القروض المصرح بها من طرف ادارة البنك بوصفها قروض متعذر تحصيلها ومن ثم تقرر شطبها من السجلات (Written)، واذا ما تم تحصيل بعض هذه القروض المعدومة فإن المبالغ المتحصل عليها تنزل من إجمالي الديون المعدومة وصولا إلى صافي الديون المعدومة (Net Charge- Off of Loans).

إن المؤشرين الأخيرين أي 3 و4 من مؤشرات المخاطر الائتمانية يفصحان عن كيفية استعداد البنك لمواجهة خسائر القروض من خلال بناء احتياطات خسائر القروض.

ويجب مراعاة بعض الاجراءات البنكية فيما يتعلق بمنح الائتمان وهـــــــــــــــــــــي:

– وجود سياسة ائتمانية معتمدة وواضحة المعالم من قبل مجلس إدارة البنك توزع على كافة المسؤولين عن قرار منح الائتمان وتتضمن معايير محددة لغرض تحديد الجدارة الائتمانية (قدرة الاقتراض) للزبائن، والتي تتخذ أساسا لمنح الائتمان، لا سيما أن الجدارة الائتمانية تتحدد من خلال ما يسمى بـ "أركان الجدارة الائتمانية" أو 6Cs، قدرته الايرادية (Capacity)، وضماناته (Collateral)، والظروف الاقتصادية (Conditions)، وقابليته الرقابية (Control)، وسماته الشخصية (Character)، وما يمتلك من أموال منقولة وغير منقولة (Capital).

– مراجعة جميع التسهيلات (Facilities) الممنوحة للزبائن مرة واحدة كل ستة أشهر أو كل سنة والتي يتم من خلالها متابعة الزبائن المتعثرين واعداد تقرير فصلي عنهم يتم عرضه على لجنة متابعة واستحصال القروض أو مجلس الادارة.

– وجود نظام جيد لتقييم المخاطر عن كل ائتمان ممنوح على حده ونسبة التركز بالنسبة للزبون الواحد والأطراف المرتبطة به والصناعة والآجال ومدى تناسب العائد مع درجة المخاطرة مع تحديث هذا النظام

من إعداد: الدكتور حريد رامي– جامعة سوق أهراس، E-mail: r.harid@univ-soukahras.dz

باستمرار مع بيانات ومعلومات حديثة تراعي دخل وموارد الزبون الذاتية، كي يتمكن البنك من تقييم قدرة الزبون على إيفائه بالتزاماته أو قدرته على السداد.

– متابعة الائتمان بعد منحه للتأكد من استخدامه في الغرض الذي منح من أجله، وتأتي أهمية الرقابة والتدقيق الداخلي للتأكد من تنفيذ شروط الموافقات الائتمانية ورفع التقارير عن الممارسات التي لا تتفق مع الاجراءات السليمة في منح الائتمان.

وهناك بعض المتطلبات التي ينبغي اعتمادها عند تحديد قدرة الزبون على الاقتراض وعلى السداد ومنها:

– تحليل الصناعة/ السوق والقدرة على التنافس.

– تحليل المركز المالي للزبون وفق ما تعكسه القوائم المالية لمدة ثلاث سنوات في الأقل على أن يتضمن ذلك مدى توازن الهيكل التمويلي للزبون ودراسة مؤشرات الربحية والتشغيل للزبون أو الشركة، وكذلك التدفقات النقدية الناتجة عن نشاط التشغيل ومدى كفايتها فضلا عن مصادر التسديد الأخرى.

– الاستعلامات الحديثة عن الزبون من مركزية المخاطر في البنك المركزي ومن مؤسسات الاستعلام والبنوك التي يتعامل معها ومدى الانتظام بالتسديد فضلا عن الزيارات الميدانية الضرورية.

– تحليل حركة حساب الزبون مع البنك خلال مدة التعامل السابقة ومدى التجاوز للتسهيلات الممنوحة عن السقف المسموح به وكذلك نسبة تحصيل الصكوك المقيدة في حساب الزبون ودرجة نشاط حركة السحب والايداع.

وبما أن جميع البنوك وبدون استثناء تواجه مخاطر الائتمان فضلا عن خطورة هذه المخاطر فسوف نقوم بالتركيز على كيفية معالجة هذه المخاطرة، وبالإمكان تحديد أربعة أساليب من الممكن أن تدعم البنوك بالتخفيف أو تقليل هذه المخاطرة وهي:

– تسعير القرض: يجب تحديد مبلغ هذا القرض مضافا إليه سعر الفائدة السائد في السوق بالإضافة إلى علاوة المخاطرة والمصاريف الادارية الأخرى.

– حدود الائتمان: إن معظم البنوك التي تزاول نشاطها في الدول النامية تنظر إلى الملاءة المالية باعتبارها كل ما يملكه الزبون من أصول منقولة وغير منقولة، وإذا رجعنا إلى القواعد الدولية السائدة في العالم سنلاحظ أن الملاءة المالية تنصرف فقط إلى فحص الأصول المنقولة وغير المنقولة المتعلقة بالنشاط الذي يمارسه الزبون لغرض الحصول على الائتمان أو التسهيلات المطلوبة بشتى أنواعها. وعلى هذا الأساس نلاحظ أن القروض التي تمنح للزبائن في معظم الدول النامية عن الملاءة المالية هي أنها أصبحت تمنح بعيدا عن حجم أنشطتهم التجارية وإنما على أساس ما يمتلكونه من أصول منقولة وغير منقولة، وهذا أدى بالنتيجة إلى أن يكون حجم القروض أكبر من استحقاقها التي أصبحت تمنح للزبون

من إعداد: الدكتور حريد رامي– جامعة سوق أهراس، E-mail: r.harid@univ-soukahras.dz

بعيدا عن حجم أنشطته التجارية والذي بدوره أدى إلى حدوث عجز في التسديد. ومن هذا المنطلق فإن البنوك- خاصة في الدول المتقدمة- لا تعتمد على تسعير القروض فقط عند اتخاذ قرار الإقراض، وإنما يتم وضع قيودا محددة للائتمان، لذلك فإن المقترضين يجدون أنفسهم خاضعين لحدود هذا الائتمان.

– التنويع: قد تظهر مشكلة الزيادة في عدد القروض التي تتصف بالمخاطر العالية وهذه المشكلة يمكن التغلب عليها من خلال التنويع، لذلك فإن البنوك مدعوة إلى قيامها بتنويع اتجاهات قروضها فلا تمنح معظمها إلى قطاع واحد دون القطاعات الأخرى، حيث تقوم بتوزيع محفظة قروضها في القطاع الواحد على أكثر من مشروع حتى تتلافى المخاطر التي تترتب عن ذلك، والتي قد يتعرض بعضها لأزمات مالية معينة، أي عدم التركيز في منح قطاع دون القطاعات الأخرى. كما ينبغي أن تقوم البنوك بوضع حدود أو سقوف لما يمكن أن تمنحه من قروض لكل قطاع ولكل مشروع داخل القطاع.

– التوريق (التسنيد): توريق القروض هي فكرة بسيطة للحصول على التمويل الجديد وتقليل المخاطر الائتمانية، إذ تتحول هذه القروض إلى أوراق مالية يتاجر بها العامة.

– المشتقات الائتمانية: تطورت منذ مدة قريبة أدوات مالية حديثة غايتها التقليل من مخاطر الائتمان، وهي تساعد البنوك في إدارة المخاطر الائتمانية وتحمي المقرضين من مخاطر عدم إيفاء المقترضين. فلو افترضنا أن البنك (A) متردد في منح قرض إلى زبون (B) ربما بسبب المخاطر الكلية التي قد يتعرض لها الزبون، أي أن البنك (A) يمكن أن يعطي القرض ولكن يستعمل المشتقات الائتمانية لينقل المخاطر إلى البنك (C).

قائمة المراجـــــــــــــــــــع

1. صادق راشد الشمري، **استراتيجية ادارة المخاطر المصرفية وأثرها في الأداء المالي للمصارف التجارية**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2022.

2. محمد الفاتح محمود بشير المغربي، **إدارة المخاطر في المصارف الاسلامية**، الأكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي، القاهرة، مصر، 2020.

3. عبد الكريم أحمد قندوز، **المخاطر المصرفية وأساليب قياسها**، دراسات معهد التدريب وبناء القدرات، صندوق النقد العربي، أبوظبي، الامارات العربية المتحدة، العدد 05، 2020.

4. عيد أبو بكر ووليد السيفو، **إدارة الخطر والتأمين**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2020.

5. خالد أحمد على محمود، **فن إدارة المخاطر في البنوك وسوق المال**، دار الفجر الجامعي، الاسكندرية، مصر، 2019.

6. فاطمة سيد عبد القادر حسنين، **المشتقات المالية والأزمات المالية**، دار حميثرا للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2017.

7. الطاوس حمداوي، **الاستثمار في الأوراق المالية وإدارة الخطر– حالة الجزائر**، دار الاعصار العلمي للنشر والتوزيع، ط1، الجزائر، 2016.

8. عزيزة بن سمينة، **الائتمان في البنوك التجارية– المخاطر وأساليب تسييرها**، دار الأيام للنشر والتوزيع، ط1، الأردن، 2016.

9. صادق راشد الشمري، **ادارة العمليات المصرفية: مداخل وتطبيقات**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2016.

10. حاكم محسن الربيعي، حمد عبد الحسين راضي، **حوكمة البنوك وأثرها في الأداء والمخاطرة**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013.

11. عادل رحال، **دور الادارة الحديثة لمخاطر الائتمان في تحقيق الأمان المصرفي في ظل ظروف المنافسة والانفتاح الاقتصادي– دراسة حالة بعض البنوك العمومية الوطنية 2019/2010**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، الجزائر، 2021/2020.

12. محمد جاسم محمد، **إدارة مخاطر الائتمان وأثرها في منع الانهيار التنظيمي**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم المالية والمصرفية، جامعة كربلاء، العراق، 2011.